مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد

OEB Univ. Publish. Co.

# دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2002-2016.

# The role of foreign direct investment in achieving the requirements of sustainable development in Algeria during the period 2002-2016.

**شبانة نادية، جامعة أم البواقي، الجزائر**

ملخص :

تسعى الجزائر كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره خيار جد استراتيجي لا مناص منه لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة في ظل التطورات الراهنة، وعليه يهدف البحث إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وعرض آثاره على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين 2002 إلى 2016. بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر وكذلك عدد من التقارير الدولية، وبإتباع المنهج التحليلي توصل البحث إلى؛ أن أخذ مبادئ التنمية المستدامة بعين الاعتبار عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، يمكن من التوجه نحو التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي.

**الكلمات المفتاحية**: التنمية؛ الاستثمار الأجنبي؛ التنمية المستدامة.

Abstract:

Algeria, like other countries seeks to attract foreign direct investment as an unavoidable strategic option to realize the requirements of sustainable development in light of current developments, the study aims to identifying the reality of foreign direct investment in Algeria and presenting its effects on aspects of sustainable development in Algeria during the period between 2002 and 2016. Based on the reports issued by the National Agency for Investment Development in Algeria, as well as a number of international reports, and following the analytical approach, the study concluded that taking the principles of sustainable development into consideration when choosing between investment projects flowing to Algeria, enables the trend towards sustainable development based on foreign investment.

**Keywords:** development; foreign investment; sustainable development.

## مقدمة

تسعى مختلف الدول خاصة النامية منها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة للدور الذي يلعبه في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل

التكنولوجيا، والمساهمة في رفع مستويات المداخيل والمعيشة وخلق المزيد من فرص العمل وتحقيق ميزات تنافسية عدة .

ومن هذا المنطلق، تسعى الجزائر إلى اتخاذ التدابير اللازمة ومنح الحوافز والضمانات التي تسهل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق المحلي، بهدف إعادة وبعث التوازنات الاقتصادية الكلية والتمويلية، كما تهدف إلى التنظيم والتحكم في عملية التحول لاقتصاد السوق وليبرالية الاقتصاد الوطني، بدءًبرفع الاحتكار عن التجارة الخارجية، وإدخال الإصلاحات على قوانين الاستثمار، وبعث الهياكل والأجهزة اللازمة لتطوير وتنمية الاستثمار، هذه التغيرات الجوهرية أدت إلى ازدياد الدور الذي تلعبه الاستثمارات في النشاط الاقتصادي. ومن هنا تأتي أهمية التركيز على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودراسة كيفية مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التطورات العالمية.

**أولاً : مفهوم التنمية المستدامة.**

لقد استخدمت عبارة التنمية المستدامة للمرة الأولى عام 1980 في الإستراتيجية العالمية للبقاء من طر الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة. وتعرف التنمية المستدامة بأنها التنمية التي تجيب عن حاجات الحاضر دون تعريض قدرات الأجيال القادمة للخطر. وفي سنة 1991 تطور مفهوم التنمية المستدامة الذي عرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يلي: تحسين شروط وجود المجتمعات البشرية مع البقاء في حدود قدرة تحمل أعباء الأنظمة البيئية (ناصر، 2010، ص132).

**1- أبعاد التنمية المستدامة.**

للتنمية المستدامة ثلاث أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي(وردم، 2003، ص189):

**أ- البعد الاقتصادي:** يعنى البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة استمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة، من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والنقل والملبس والصحة والتعليم.

**ب-البعد البيئي:** يركز البعد البيئي للتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف. أما في حالة

تجاوزت تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أما الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

**ت- البعد الاجتماعي:** يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.

**ثانيا:الاستثمارات الأجنبية.**

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر أنه «قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات» (خضر، 2004، ص2).

ويعرف أيضاً : « أنه الاستثمار الذي يتم الحصول من خلاله على مصالح مستمرة في مشروع معين يعمل في اقتصاد غير اقتصاد الجهة المستثمرة، وهذا الاستثمار المباشر يمكن أن يتم عن طريق قيام أصحاب رؤوس الأموال بإقامة مشروعات وتشغيلها تحت إشرافهم، ومن أبرز أمثلتها شركات النفط الأجنبية التي تمارس استخراج النفط وتسويقه(خلف ، 2004، ص171).

«وفقاً للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة» (محمد ، 2005، ص19).

**1- تحليل حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.**

لقد كان إمضاء اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2001 في إطار نية الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهم الخطوات التي كانت تدل على عزم الجزائر للانفتاح الاقتصادي والتجاري، إضافة إلى عزمها على تهيئة مناخها الاستثماري، من خلال ما جاء به قانون الاستثمار لسنة 2001 من إجراءات تحفيزية

لصالح المستثمرين وذلك قصد جعل بيئة الأعمال في الجزائر أكثر ملائمة واستقطابا لرؤوس الأجنبية.

والجدول رقم (01) يبين تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2002 إلى غاية 2016.

**الجدول رقم (01):** تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر خلال الفترة 2002- 2016

الوحدة مليون دولار

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | / |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفقات | 1065 | 634 | 882 | 1081 | 1795 | 1662 | 2593 | / |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| التدفقات | 2746 | 2300 | 2580 | 1499 | 1684 | 1507 | -584 | 1546 |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على http://unctad.org

حسب بيانات الجدول رقم (01) عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا ملحوظا حيث بلغت 1.081 مليار دولار في سنة 2005، لتواصل ارتفاعها إلى 1.795 مليار دولار سنة 2006. وقد واصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعها على الرغم من تبعات الأزمة العالمية حيث بلغت 2.593 مليار دولار سنة 2008 لتقفز هذه التدفقات إلى حجم 2.746 مليار دولار سنة 2009 لتكون بذلك أحسن سنة سجلت فيها الجزائر أكبر حجم تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر إثر تبعات الأزمة المالية. غير أنه في سنة 2015 كانت التدفقات الاستثمارية سالبة حيث بلغت حوالي 584 مليون دولار، ويرجع ذلك إلى التطورات السياسية التي عرفتها بعض الدول العربية والتي أثرت على حجم تدفقات الاستثمارات العربية البينية. لترتفع خلال سنة 2016 حيث حققت 1,564 مليار دولار.

**2- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**

حسب تقارير الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في تزايد مستمر، غير أنه يبقى محدود مقارنة بالجهود المبذولة لترقيته، فخلال الفترة الممتدة بين سنة 2002 - 2016، تم التصريح بإنجاز ما يزيد عن 63804 مشروع استثماري، لم تبلغ منها مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 822 مشروع استثماري، أي أن الاستثمارات الأجنبية لم تمثل من الاستثمارات الإجمالية سوى نسبة 1% من حيث العدد، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (02):

**الجدول رقم (02):** تطور قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016

الوحدة مليون د ج

| البيان | عدد المشاريع | النسبة | المبلغ | النسبة | عدد الوظائف | النسبة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| استثمار محلي | 62982 | 99 | 10584134 | 83 | 1018887 | 90 |
| استثمار أجنبي | 822 | 1 | 2216699 | 17 | 119525 | 10 |
| المجموع | 63804 | 100 | 12800834 | 100 | 1138412 | 100 |

**المصدر**: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الرابط http://www.andi.dz

لقد تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة خلال الفترة 2002 – 2016، حيث أن قيمة 822 مشروع استثماري أجنبي قدرت بـ 2216699 مليون دينار جزائري من أصل 12800834 مليون د ج تمثل قيمة إجمالي الاستثمارات الوطنية خلال نفس الفترة الزمنية، أي يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل نسبة 1% من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية خلال الفترة 2002 – 2016.

عموماً يمكن القول إن المشاريع الاستثمارية في الجزائر قد تمت إجمالاً بوتائر معتبرة بدءاً من سنة 2002 - 2016، ولعل ذلك راجع إلى مدى نجاعة الإجراءات المتخذة لترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر، وذلك منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية إلى الوقت الحالي؛ إلا أن هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير كبير على

الاستثمار الأجنبي وهذا يوضح بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز ويتطلب مزيد من التحسين.

**ثالثاً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر.**

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر واحد من التوجهات التي تبنتها الدول في سبيل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وفيما يلي سيتم عرض بعض آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على جوانب التنمية المستدامة في الجزائر.

**1- دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاقتصادية.**

سيتم قياس الاستدامة الاقتصادية في الجزائر من خلال عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ، في محاولة لتحديد مواطن الارتباط بين اتجاه تغير المؤشرات الاقتصادية وحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

**أ- نسبة الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الخام.**

يعد مؤشر نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج الداخلي الخام، مدخلا لدراسة تأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها الجزائر خلال الفترة 2002- 2016 كما هو مبين في الجدول رقم (03):

**الجدول رقم (03):** نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2016

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | / |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 1.88 | 0.94 | 1.033 | 1.12 | 1.57 | 1.25 | 1.54 | / |
| السنة | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 |
| النسبة | 2.00 | 1.43 | 1.29 | 0.72 | 0.81 | 0.70 | -0.24 | 0,99 |

**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على: www.banquemondiale.org

عرفت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الإجمالي تطورا مستمر منذ سنة 2003 إلى غاية سنة 2009، ثم بدأت بالتراجع لتصل النسبة إلى 0.99 سنة 2016، وهو ما يقلل من الأثر الذي تمارسه تدفقات الاستثمار الأجنبي على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خاصة في ظل التطورات العالمية الراهنة .

**ب- معدل الناتج المحلي الإجمالي.**

حققت الجزائر معدلات نمو متباينة بين الانخفاض والارتفاع تماشيا مع التطورات التي يمر بها العالم، ويهدف من خلال مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى رصد آثار وانعكاسات تقلص الاستثمار الأجنبي بفعل التطورات العالمية. والشكل رقم (01) يبين تطور معدل الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2002- 2016.

**الشكل رقم (٠١):** معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦

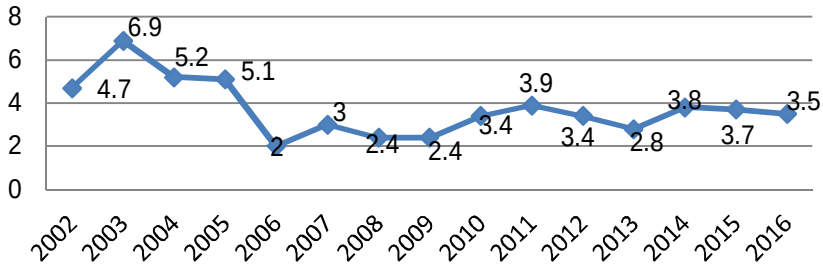


**المصدر**:من إعداد الباحث بالاعتماد على: *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* على الرابط http://www.amf.org

تقارير بنك الجزائر على الرابط http://www.bank-of-algeria.dz

حققت الجزائر خلال الفترة 2002 – 2016 معدلات نمو موجبة لم تتجاوز 5%، فبالرغم من ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى أرقام قياسية ، إلا أنها لم تساهم في تحقق نمو اقتصادي كبير، حيث بلغ النمو سنة 2009 ما نسبته 2.4%، ليرتفع خلال سنة 2012 فقد سجل معدل نمو في حدود 3.4%، أما في سنة 2016 كان معدل النمو في حدود 3.5 % وعليه فإنه بسبب الارتباط الوثيق للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل انخفاض عائدات القطاع يؤثر على وتيرة النمو الاقتصادي الذي شهدته الجزائر خارج قطاع المحروقات رغم زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى قطاع الطاقة. غير أن هناك توقعات بتحسن آفاق النمو الاقتصادي مستقبلا في الجزائر على ضوء المقومات التي تتوفر لدى الدولة من الغاز والنفط الصخريين، وكذلك تقدم خطة الحكومة في زيادة التنويع الاقتصادي.

**ت- الناتج الداخلي الخام الفردي.**

حققت الجزائر معدلات نمو ايجابية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي امتدت منذ سنة 2002 إلى غاية 2016 والجدول رقم (04) يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**الجدول رقم (04):** متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

دولار أمريكي

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 1838 | 2164 | 2679 | 3132 | 3501 | 3977 | 4944 | 3916 |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | / |
| القيمة | 4495 | 5414 | 5454 | 5475 | 5460 | 4548 | 4082 | / |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على: *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* على الرابط http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

ارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي خلال الفترة 2002 –2016 ليصل إلى 4082 دولار أمريكي سنة 2016، ويرجع هذا إلى التطور الذي حققته الجزائر أساسا في العائدات البترولية والتي تشكل مصدر مهم للدخل.

**ث- نسبة ميزان الحسابات الجارية من الناتج المحلي الإجمالي.**

أشار تقرير البنك الدولي الصادر في 2011 أن الجزائر من الدول القليلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي ساهم الميزان الجاري للجزائر بنسب ايجابية في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يبينه الجدول رقم (05).

**الجدول رقم (05):** نسبة ميزان الحسابات الجارية من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2002 - 2016

| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النسبة | 7,7 | 13,0 | 13,1 | 20,6 | 24,7 | 22,5 | 20,1 | 0,3 |
| السنة | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | / |
| النسبة | 7,5 | 8,9 | 6,1 | 0,4 | -2,0 | -12,5 | -13,9 | / |

**المصدر:** من إعداد الباحث بالاعتماد على: *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* على الرابط http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

لقد ساهم ميزان الحسابات الجارية بنسب ايجابية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2002 إلى غاية 2008 ليصل إلى ما نسبته 20,1، لكن بحلول سنة 2009 شارف إلى الصفر بنسبة وصلت إلى 0,3، مع أن الجزائر قد استفادت من ارتفاع مداخيل البترول رغم انخفاض نسبة ميزان الحسابات الجارية إلى الناتج الإجمالي. وكما كانت توقعات البنك الدولي استمرت مساهمة الميزان الجاري بنسب ايجابية في الناتج الذي وصل إلى 6,1 بحلول سنة 2012 ، غير أنه منذ سنة 2014 شهدت مساهمة سالبة بسبب تراجع إيرادات النفط نظرا لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

**2- دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة الاجتماعية.**

يعتمد قياس الاستدامة الاجتماعية المتحققة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إبراز الأثر الذي تمارسه هذه الاستثمارات على التشغيل ومكافحة البطالة ، بالإضافة إلى تخفيض مستويات الفقر من خلال تمكين أكبر قدر من شرائح القوة العاملة المحلية على تحسين مستوى معيشتهم وإتاحة فرص الكسب أمامهم.

**أ- اثر الاستثمار الأجنبي على التشغيل.**

يرتبط تدفق مشاريع استثمارية جديدة في الدول المضيفة بفكرة خلق فرص جديدة للتوظيف، وباعتبار البطالة من أهم التحديات التي تواجه الدولة الجزائرية، فهي تسعى إلى الاستفادة من الفرص التشغيلية التي تتيحها الاستثمارات الأجنبية المباشرة. والشكل التالي يبين معدلات البطالة خلال الفترة 2002 – 2016.

**الشكل رقم (02):** معدلات البطالة في الجزائر
خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦

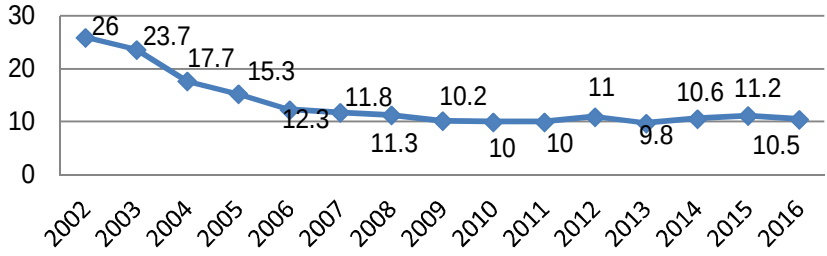


**المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على: *التقرير الاقتصادي العربي الموحد* على الرابط http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

- الديوان الوطني للإحصائيات على الرابط http://www.ons.dz

من خلال بيانات الشكل (02) يتضح أن معدلات البطالة في انخفاض مستمر فقد وصل معدل البطالة إلى 9.7% سنة 2012 بعدما كان 26% سنة 2002. وهذا يفسر بالجهود التي تبذلها الدولة لمحاربة البطالة وإتاحة المزيد من فرص العمل، وذلك من خلا إتباعها لبرنامج الإنعاش الاقتصادي. غير أن معدلات البطالة ارتفعت سنة 2014 لتصل إلى 10.6%، يمكن القول أن خطورة البطالة لا تكمن في ارتفاع معدلاتها الإجمالية بقدر تركزها بين الشباب المتعلمين والداخلين الجدد لأسواق العمل، مما يعني أن البطالة هي مصدر لعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي . وعلى هذا الأساس تقف الجزائر أمام تحدي خلال السنوات المقبلة للتفكير في حلول لمحاربة البطالة وتخفيضها.

**ب- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على سوق العمل في الجزائر.**

يلعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في خلق مناصب الشغل في البلد المضيف ، إلا أن هذا الأثر يختلف بحسب حجم وطبيعة الاستثمارات الأجنبية الموطنة بالإضافة إلى مدى مرونة سوق العمل في البلد المضيف. والجزائر كغيرها من الدول تسعى جاهدة إلى تحسين مناخها الاستثماري لجذب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي قصد الحد أو التقليل من مشكل البطالة من خلال تقديم حوافز وامتيازات خاصة بالاستثمارات التي تقوم بتوظيف عدد معتبر من اليد العاملة.غير أنه وبالرغم من كل هذه الجهود لا تزال فرص الشغل المستحدثة عبر الاستثمار الأجنبي المباشر متواضعة بالنظر إلى ضعف تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إذا ما قورنت بالإمكانيات الهائلة التي يزخر بها الاقتصاد الجزائري.

يلاحظ من خلال بيانات الجدول رقم (02) أنه من إجمالي 63804 مشروع استثماري، لم يتعدى مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر 822 مشروع أي ما يعادل 2216699 مليون دينار وبمناصب شغل مستحدثة لم تتجاوز 119525 أي بنسبة 10 % فقط من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة كليا.

الأمر الذي يبين مدى تواضع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العمالة في الجزائر، إذ تعد هذه المساهمة جد متواضعة مقارنة بمساهمة الاستثمارات المحلية والتي سمحت بخلق 1018887 منصب شغل أي بنسبة 90% من إجمالي مناصب الشغل المستحدثة وهو ما يفسر ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة واقتصار المشاريع الاستثمارية الأجنبية على قطاعات ريعية (قطاع المحروقات).

**3- دور الاستثمار الأجنبي في الاستدامة البيئية.**

لقد أدى الطلب المتزايد من الاحتياجات الطاقوية الوطنية على ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط والطويل من جهة، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل من أجل تكريس مفهوم التنمية المستدامة، خاصة وأن قطاع النفط في الجزائر من أهم القطاعات التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشر، حيث تحتل الصناعة والبناء على التوالي ما نسبته 60,22%، 16,67% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بعدد مشاريع يقدر بـ 495 بالنسبة للصناعة و137

لقطاع البناء من أصل 822 مشروع استثماري أجنبي(منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار،2017).

تستمر الجزائر في تبني القوانين والأنظمة لتسيير مواردها الطبيعية دون الإخلال بالتوازن البيئي، وعليه تم إصدار:( منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،2014،ص35)

- القانون رقم 01 - 19 المؤرخ في 12 كانون الأول 2001؛ والمتعلق بتسيير ومراقبة والقضاء على النفايات السامة.

- القانون رقم 99 - 09 المؤرخ في 15 تموز 1999 والمتعلق بالتحكم في الطاقة.

- القانون رقم 03 - 10 المؤرخ في 19 تموز 2003 والمتعلق بالمحافظة على البيئة في إطار التنمية المستدامة.

- المرسوم التنفيذي رقم 04 - 409 الصادر في 11 كانون الثاني 2005، الذي يضع القواعد الخاصة بالفعالية الطاقوية المطبقة على الآلات التي تعمل بالكهرباء، الغاز والمواد البترولية.

كما أخذ المشكل البيئي جانباً في قانون الكهرباء والغاز وكذا القانون الجديد 05 - 07 المتعلق بالمحروقات.

- قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 يوليو 2003 والمتعلق بحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة.

- قانون رقم 04-09 المؤرخ في 14 أغسطس 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

أما دوليا فقد عمدت الجزائر إلى المصادقة والانضمام إلى معظم الاتفاقيات التي اتخذتها الدول تحت إشراف الأمم المتحدة منها:( منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،2014،ص35).

- اتفاقية الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة 2012: مؤتمرات قمة الأرض وهي اجتماعات عقدت منذ عام 1972 من قبل قادة العالم للأمم المتحدة، وذلك بهدف تحديد الوسائل لتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي.

- اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتغيير المناخ 1992.

- المصادقة على بروتوكول كيوتو في 16 شباط 2005 .

**خاتمة**

تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة خاصة الدول النامية منها الجزائر؛ التي تسعى من وراء تحفيز هذا النوع من الاستثمارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمحور غالبيتها حول تحقيق تنمية مستدامة لاقتصادها، غير أن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر تبقى ضعيفة من حيث العدد والقيمة؛ وهذا يؤكد أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال يقيم من قبل الشركات الأجنبية بأنه غير مهيأ لجذب واستقطاب استثمارات ذات قيمة ومبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود لتهيئة بيئة أعمال أكثر جاذبية لشركات الاستثمار الأجنبي من أصل الدول المتقدمة خاصة وذلك حتى تشارك في تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة من خلال توفير رؤوس الأموال، التكنولوجيا القادرة على استغلال الإمكانيات المتاحة بأكثر فعالية وأحسن مردودية وتوفير مناصب شغل ملائمة.

**النتائج**

توصل البحث إلى:

- مدى تواضع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق العمالة في الجزائر، إذ تعد هذه المساهمة جد متواضعة مقارنة بمساهمة الاستثمارات المحلية، وهو ما يفسر ضعف حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة واقتصار المشاريع الاستثمارية الأجنبية على قطاعات ريعية (قطاع المحروقات).

- تتأثر مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة التنمية المستدامة خصوصا الجانب الاقتصادي والاجتماعي بتبعات الأزمة العالمية مما جعل من الصعب تمييز آثار الأزمة من تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في خضم الأزمة.

- لقد ساهم ميزان الحسابات الجارية بنسب ايجابية في الناتج الداخلي الخام في أغلب سنوات الدراسة ليتراجع منذ سنة 2014 محققا نسب سالبة بسبب تراجع عائدات النفط.

- من خلال التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر يتبين أن الجزائر تولي أهمية لقطاع النفط دون القطاعات الأخرى، مما أدى إلى نشوء أثار على البيئة

مما دفعها لتبني مجموعة من القوانين لتسيير مواردها دون الإخلال البيئي في إطار التنمية المستدامة.

ولتكريس مبادئ التنمية المستدامة؛ لابد من الأخذ بعين الاعتبار أسس التنمية المستدامة عند المفاضلة بين المشاريع الاستثمارية المتدفقة إلى الجزائر، مما يكرس التوجه نحو التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر .

**المراجع:**


- محمد، أميرة حسب الله.(2005). *محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية*.مصر: الدار الجامعية.

- وردم، باتر محمد علي.(2003). *مخاطر العولمة على التنمية المستدامة*. الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع.

- خضر، حسان.(2004). *الاستثمار الأجنبي المباشر، تعاريف وقضايا*. جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.(عدد33)، ص 2

- ناصر، مراد.(2010). *التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر*.مجلة التواصل.( عدد26).

- خلف، فليح حسن.(2004). *التمويل الدولي*. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول.(21،2014-23 كانون الأول). *الطاقة والتعاون العربي. الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية*. مؤتمر الطاقة العربي العاشر ، الإمارات. تم استرجاعه في 08/11/2017 على الرابط
http://www.oapecorg.org/ar/Home/Activities/Seminars-and-Conferences/Arab-Energy-Conferences/Presentations.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.(2017). *بيانات التصريح بالاستثمار -2002 2016*. تم استرجاعه في 08/11/2017 على الرابط
http://www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395

- صندوق النقد العربي. *التقرير الاقتصادي العربي الموحد*. تم استرجاعه في 08/11/2017 على الرابط http://www.amf.org.ae/ar/jointrep

- الديوان الوطني للإحصائيات. *التشغيل والبطالة*. الجزائر. تم استرجاعه في 08/11/2017 على الرابط
www.ons.dz/-EMPLOI-ET-CHOMAGE-au-Quatrieme,56-.html

- وزارة المالية.(2017). معدلات *التضخم*. الجزائر. تم استرجاعه في 08/11/2017 على الرابط

http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html

- بنك الجزائر. *التقارير السنوية*. تم استرجاعه في 08/11/2017 على الرابط

http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

- United Nations Conference on Trade And Development. *World investment reports*. United Nations publication. Geneva . Retrieved November08,2017, http://worldinvestmentreport.unctad.org/

- Banque mondiale. *Données des comptes nationaux*. Washington, États-Unis. Récupéré Novembre 08 ,2017,

https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/NY.GNP.PCAP.KD?locations=DZ&name_desc=false